مصرف المنصور للاستثمار MANSOUR BANK

محضر إجتماع الهيئة العامة السنوي
لشركة مصرف المنصور للاستثمار المساهمة الخاصة
المنعقد في نادي العلوية ببغداد
يوم الثلاثاء الموافق 2024/5/21

استناداً الى احكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وتنفيذاً لقرار مجلس الادارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2024/1/25 ، انعقد اجتماع الهيئة العامة للمصرف في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء المصادف 2024/5/21 في قاعة نادي العلوية ببغداد ، برئاسة عضو مجلس الادارة الدكتور وليد عبد النور الذي رحب نيابةً عن رئيس وأعضاء مجلس الادارة وجميع العاملين في المصرف ، بالسيدات والسادة المساهمات والمساهمين وشكرهم على تلبيتهم الدعوة الموجهة اليهم ، كما رحب بالضيوف ممثلي البنك المركزي العراقي السيدة صبيحة أحمد جاسم والسيد اياس مالك جبر ، وممثل هيئة الاوراق المالية السيد سامر عبد العباس والآنسة حوراء عمار كاظم ، ومندوبي مسجل الشركات كلٌ من السيد عمار جمعة حسن والسيدة أشواق عبد الواحد كاظم وشكرهم على حضور الإجتماع.

رحب السيد رئيس الإجتماع بالحضور وشكرهم على تلبيتهم دعوة السيد رئيس مجلس الإدارة ، وعملاً بالمادة (95) من قانون الشركات النافذ تم اختيار المساهم لؤي مناف عبد الكريم ، كاتباً لتدوين وقائع الاجتماع ، والمساهم فراس محمدعلي جابر مراقباً لحساب النصاب وجمع الاصوات ، ثم طلب من السيد المراقب حساب عدد الاسهم الممثلة في الاجتماع فأعلم بأن العدد بلغ (189,075,125,548) سهماً اصالة ونيابة ووكالة وهو يمثل 63% من رأس المال البالغ (300,000,000,000) دينار (فقط ثلاثمائة مليار دينار)، وكان عدد الحضور (84) مساهماً.

بناءً عليه أعلن رئيس الاجتماع حصول النصاب القانوني وبدء الاجتماع ودعا الى انتخاب رئيس للهيئة العامة فتم ترشيح المساهم سعد مهند يحيى ليتولى رئاسة الهيئة العامة وقد تم إنتخابه بالاجماع فتسلم رئاسة الهيئة العامة وتقدم بالشكر للسادة المساهمين على ثقتهم به وتمنى ان يوفق في ادارة الاجتماع بتعاونهم وبما يرضيهم ، ونوه الى مضمون المادة (89) من قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل فيما إذا كانت هناك رغبة لدى المساهمين بإضافة فقرة معينة الى جدول الاعمال ممن يملكون ما لايقل عن 10% من رأس مال المصرف ، ولم تكن هناك اضافة لأية فقرة ، واعلن ان جدول اعمال الاجتماع يتكون من سبع فقرات كما في كتاب الدعوة وان السيد المدير المفوض د.وليد عبد النور والمدير المالي السيد معاز الاسدي وممثل مراقبي الحسابات سيتولون تقديم الايضاحات اللازمة كلاً حسب اختصاصه ثم باشر بطرح فقرات جدول الاعمال للمناقشة على الوجه الاتي :

1- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 ، والمصادقة عليه :

عرض السيد رئيس الهيئة العامة هذه الفقرة على السادة المساهمين للتصويت فأبدى المساهم (غازي موسى جبر الكناني) ملاحظاته فأشار الى أن الصفحة (20) توجز نشاط المصرف بشكل وافي ومختصر وهي تعكس مدى جودة ومتانة الأعمال والنتائج التي حققتها إدارة المصرف ، كما يتضح من خلالها التحسن الواضح والمستمر في المؤشرات المالية كالودائع المصرفية والائتمان النقدي وحقوق المالكين والبنود خارج الميزانية كالاعتمادات وخطابات الضمان وإرتفاع إجمالي الموجودات مما إنعكس بالنتيجة على الارباح السنوية المتحققة وإرتفاع سعر السهم في السوق بشكل كبير قياساً بالأعوام السابقة ، كذلك فقد لاحظنا بأن هناك تحسناً واضحاً ومستمراً في تخفيض حجم الديون المتعثرة الى نسب قياسية وبالتالي إنخفاض التخصيصات المقررة لها وهذا يؤكد دون أدنى شك على جودة المصرف وحرصه ونموه المتميز والمستمر، وبهذه المناسبة لا بد أن نشير الى التصنيف الذي حصل عليه المصرف من وكالة (Fitch) الدولية وهي واحدة من الشركات العالمية الأربعة الكبرى المتخصصة في هذا المجال إذ حصل على التصنيف (B-) مع نظرة مستقبلية مستقرة وهو أعلى تصنيف ائتماني بين المصارف العراقية ، ومن جانب آخر فإن التقرير لم يشر الى النتائج المتحققة على مستوى الفروع بالتفصيل ، كما لاحظنا إزدياد عدد الدعاوى القانونية قياساً بالاعوام السابقة رغم إنها تمثل ديون تعود لسنوات سابقة جداً ، وأخيراً نأمل من المصرف أن يركز على توسيع شبكة مراسليه الخارجيين وتوسيع عدد فروعه المحلية.

شكر السيد المدير المفوض المساهم السيد غازي الكناني على هذه المقدمة وتقييمه لأداء المصرف، وأيد الملاحظات الخاصة بضرورة توسيع شبكة المراسلين والفروع المحلية ، كما بين بأن المصرف قدّم العام الماضي استراتيجيته لغاية عام 2027 وقد ركز فيها على عرض ملخص باعمال المصرف لعام 2023 ضمن خطته الموضوعة والمعروضة على حضراتكم سابقاً.

خلال عام 2023 تم العمل على خطين متوازيين ، يتعلق أحدهما بتطوير أعمال المخاطر والرقابة الداخلية إذ تم توسيع وتعزيز دور دائرة المخاطر والرقابة الداخلية ورفدهما بكوادر إضافية متخصصة ومتمرسة، كما تم توسيع دور القسم القانوني وخصوصاً بالضغط على المتعثرين عن التسديد فازدادت الدعاوي القانونية ، وأيضاً تم تطوير كفاءة الكوادر العاملة في دائرة الإمتثال وقسم الإبلاغ ومكافحة غسيل الأموال وتوسيع أعمالهم للأهمية العالية ودورهم الفاعل خصوصاً مع توسع وتطور أعمال المصرف على المستوى المحلي والعالمي ولا سيما نشاط نافذة العملة الأجنبية وتلبية إستيرادات القطاع التجاري والخدمي من العملة الأجنبية وقد لاحظتم إزدياد حجم هذا النشاط بشكل ملحوظ خلال عام 2023 ورغم ذلك فأن دور الامتثال والابلاغ واضح من خلال محدودية حالات ارجاع الحوالات الخارجية مما يدل على التدقيق العالي من قبل المصرف ، كما نعمل حالياً على تطوير البنى التحتية للمصرف للأهمية العالية في تطوير وتوسيع أعمال وأنشطة المصرف المستقبلية ، كما إزداد عدد الزبائن المودعين في المصرف وأنخفضت التركزات في الودائع ، وتم التوسع في عمليات الائتمان النقدي وتوطين الرواتب وإزداد حجم الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإنخفضت نسب التعثر في الائتمان بشكل كبير ورغم ذلك فقد تم أخذ تخصيصات إضافية ليكون وضع المصرف أفضل ،

على الرغم من وجود ضمانات عقارية موثقة للقروض ، كما أشار الى التصنيف العالي الذي حصل عليه المصرف من وكالة (Fitch) والذي سيساهم ذلك في زيادة حجم انشطة المصرف فأصبح قادراً على الدخول بقوة اكبر الى الاسواق الاقليمية والدولية وتوسيع شبكة المراسلين الخارجيين والاهم من ذلك فتح قنوات تواصل وتعامل مع شركات النفط المحلية ، كما أشار الى خطة المصرف لفتح فروع جديدة في العراق مع توسيع شبكة المراسلين الخارجيين .

بعد الانتهاء من مناقشة تقرير مجلس الإدارة لعام 2023 طلب السيد رئيس الهيئة التصويت عليه وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة المصادقة بالاجماع عليها .

2- **مناقشة تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والمصادقة عليه :**

تم عرض هذه الفقرة على المساهمين من قبل رئيس الهيئة لغرض المناقشة ولم تكن هناك أية ملاحظات **وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة المصادقة بالاجماع عليه .**

3- **مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والمصادقة عليهما:**

تم عرض هذه الفقرة على المساهمين من قبل رئيس الهيئة لغرض المناقشة وقد أبدى احد المساهمين إستفساراً بشأن إقامة دعاوى قانونية على المتعثرين ، فأكد السيد المدير المفوض إقامة الدعاوى القانونية على جميع المتعثرين بعد أن تم استنفاذ جميع الطرق الودية معهم وقد أصبح وضع المحفظة الائتمانية حالياً جيد ، كما إستفسر المساهم (عماد جميل الجبوري) عن إمكانية شراء العقارات المشغولة من قبل المصرف بدلاً من استئجارها فأجاب السيد المدير المفوض بأن المصرف ماضٍ في هذه الخطة ، وان جميع الفروع الجديدة هي مملوكة من قبل المصرف ، اما بالنسبة للعقارات المستأجرة والمشغولة من قبل الفروع السابقة فقد عرض المصرف على المؤجرين بيعها للمصرف ولاكن لم يكن لديهم الرغبة في البيع .

بعد الانتهاء من مناقشة هذه الفقرة طلب السيد رئيس الهيئة العامة التصويت عليها **فحصلت المصادقة عليها بالإجماع .**

4- **اقرار مقسوم الارباح وإتخاذ القرار المناسب بشأنه :**

بيّن السيد المدير المفوض د. وليد عبد النور بأن مجلس الإدارة ناقش مسألة مقسوم الأرباح وهو يقترح إضافة الأرباح المتحققة في عام 2023 البالغة (37,665,146,707) دينار الى الفائض المتراكم ليصبح رصيد هذا الحساب (41,399,746,708) دينار ، ثم عرض رئيس الهيئة هذه الفقرة على المساهمين للتصويت **وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة المصادقة بالاجماع على اضافة الأرباح المتحققة في عام 2023 الى الفائض المتراكم وكما جاء في المقترح.**

5- **مناقشة زيادة رأسمال الشركة من (300,000,000,000) دينار (فقط ثلاثمائة مليار دينار لاغير) الى (350,000,000,000) دينار (فقط ثلاثمائة وخمسون مليار دينار لاغير) إستناداً لأحكام المادة (55 / أولاً وثانياً) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وتعديل المادة (رابعاً) من عقد التأسيس وإتخاذ القرار المناسب بشأنها :**

عرض السيد المدير المفوض ما جاء في كتاب البنك المركزي العراقي العدد 439/2/9 في 2023/8/2 والذي ألزم المصارف العراقية بزيادة رؤوس أموالها بثلاث مراحل لتصبح (400) أربعمائة مليار دينار لغاية 2024/12/31 ، على أن لا تقل كل دفعة عن (50) مليار دينار ، وبشأن هذه الفقرة (الدفعة الثانية) فقد عرض ما جاء في توصية مجلس إدارة المصرف بإجتماعه المنعقد بتاريخ 2024/4/30 بخصوص كيفية زيادة رأس المال والمتضمنة :

أ- زيادة رأسمال المصرف وفقاً للمادة (55/أولاً) من قانون الشركات النافذ ، بمبلغ (15) مليار دينار (فقط خمسة عشر مليار دينار) من خلال طرح أسهم جديدة للإكتتاب العام بمقدار (15,000,000,000) سهماً تسدد أقيامها نقداً بقيمة أسمية قدرها دينار واحد لكل سهم.

ب- زيادة رأسمال المصرف وفقاً للمادة (55/ثانياً) من قانون الشركات النافذ، بمبلغ (35,000,000,000) ديناراً (خمسة وثلاثون مليار دينار) من خلال تحويل هذا المبلغ من حساب الفائض المتراكم للسنوات السابقة وإضافته الى رأسمال المصرف المدفوع ، وإصدار أسهم جديدة للمساهمين بمقدار (35,000,000,000) ديناراً (خمسة وثلاثون مليار دينار) توزع على المساهمين بنسبة مساهمة كلٍ منهم في رأس المال.

بعد الإنتهاء من عرض الفقرة المذكورة تم فتح باب المناقشة فطلب أحد المساهمين استخدام الفائض النقدي البالغ (41) مليار دينار بالكامل ، فأجاب السيد المدير المفوض بأنه يفضل الإبقاء على نسبة مقبولة من الفائض النقدي لتعزيز الوضع المالي للمصرف خصوصاً وأن هناك زيادة أخرى ستكون خلال عام 2024، ويقترح أستخدام مبلغ (36) مليار دينار أي بنسبة 12% من رأسماله الحالي لإضافته الى رأس المال وفقاً للمادة (55/ ثانياً) بدلاً عن مبلغ (35) مليار دينار مع الإبقاء على مبلغ الاكتتاب النقدي وفقاً للمادة (55/ أولاً) بنفس المبلغ أي بنسبة 5% من رأس المال كما جاء بتوصية مجلس الإدارة.

بعد الإنتهاء من المناقشة بيّن السيد رئيس الهيئة العامة ما جاء في المادة (3) من اللائحة التنظيمية رقم (25) لسنة 2024 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية إذ سيتم إتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة رأس المال والتي تبدأ بتقديم بيان الإكتتاب الى دائرة تسجيل الشركات إعتباراً من 2024/6/2 ، ثم عرض هذه الفقرة على السادة المساهمين للتصويت **وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة المصادقة بالاجماع** على زيادة رأسمال الشركة من (300,000,000,000) دينار (فقط ثلاثمائة مليار دينار لاغير) الى (351,000,000,000) دينار (فقط ثلاثمائة وواحد وخمسون مليار دينار لاغير) إستناداً لأحكام المادة (55 / أولاً وثانياً) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وتعديل المادة رابعاً / اولاً من عقد تأسيس المصرف ، والبدء بإجراءات زيادة رأس المال إعتباراً من 2024/6/2 ، وحسب التفصيل الآتي :

أ- زيادة رأسمال المصرف وفقاً للمادة (55/أولاً) من قانون الشركات النافذ، بمبلغ (15) مليار دينار (فقط خمسة عشر مليار دينار) من خلال طرح أسهم جديدة للإكتتاب العام بمقدار (15,000,000,000) سهماً تسدد أقيامها نقداً بقيمة أسمية قدرها دينار واحد لكل سهم.

ب- زيادة رأسمال المصرف وفقاً للمادة (55/ثانياً) من قانون الشركات النافذ، بمبلغ (36,000,000,000) ديناراً (ستة وثلاثون مليار دينار) من خلال تحويل هذا المبلغ من حساب الفائض المتراكم للسنوات السابقة وإضافته الى رأسمال المصرف المدفوع ، وإصدار أسهم جديدة للمساهمين بمقدار (36,000,000,000) سهماً (ستة وثلاثون مليار سهماً) توزع على المساهمين بنسبة مساهمة كلٍ منهم في رأس المال.

وتعديل المادة رابعاً/1 من عقد تأسيس المصرف لتقرأ كما يلي :

(المادة رابعاً/1 : رأسمال الشركة (351,000,000,000) ثلاثمائة وواحد وخمسون مليار دينار مقسم الى (351,000,000,000) ثلاثمائة وواحد وخمسون مليار سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد).

6- **تعيين مراقبي الحسابات لعام 2024 وتحديد اجورهما وفق تعليمات مجلس المهنة :**

بيّن رئيس الهيئة العامة ان السادة مراقبي الحسابات لعام 2023 وهما كلٌ من (الدكتور أياد رشيد القريشي والدكتور حسيب كاظم جويد) وأن التعليمات تسمح بإعادة تعيينهما لتدقيق حسابات المصرف لعام 2024 وتحديد أجورهما وفقاً لتعليمات مجلس المهنة وطلب التصويت على هذه الفقرة ، **بعد المناقشة قررت الهيئة العامة المصادقة بالاجماع عليه .**

7- **ابراء ذمة السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة وتحديد مكافآتهم :**

أوضح رئيس الهيئة العامة بأن هذه الفقرة تتضمن جزئين اولهما إبراء ذمة السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة وهو يعرض هذا الجزء للتصويت **فحصلت المصادقة عليه بالاجماع مع تسجيل الشكر لهم .**

أما الجزء الثاني فيتعلق بتحديد مكافأة مجلس الإدارة على الجهود المبذولة من قبله ، وقد بيّن ان الهيئة العامة للمصرف وافقت في السنوات السابقة على صرف مكافأة مالية لكل عضو من اعضاء المجلس ، وطلب السيد رئيس الهيئة التصويت على منح مكافأة بمبلغ خمسة عشر مليون دينار لرئيس المجلس ومبلغ عشرة ملايين دينار لكل عضو من الأعضاء ، **بعد المناقشة قررت الهيئة العامة المصادقة بالاجماع .**

بعد أن تم إستكمال مناقشة جدول أعمال الهيئة العامة والتصويت عليه وإتخاذ القرار المناسب بشأنه أعلن رئيس الهيئة العامة ختام الإجتماع في الساعة الحادية عشر وثلاثون دقيقة، متمنياً للمصرف استمرار التقدم والإزدهار ومكرراً شكره للحضور والمساهمة على أمل اللقاء في السنة القادمة .

لؤي مناف عبد الكريم **كاتب**	**فراس محمد علي جابر** **مراقب**	**سعد مهند يحيى** **رئيس الهيئة العامة**
أشواق عبد الواحد كاظم **مندوب عن مسجل الشركات**		**عمار جمعة حسن** **مندوب عن مسجل الشركات**

محضر الاجتماع الاول ٢٠٢٤
لمجلس ادارة شركة مصرف المنصور للاستثمار(م.خ)
المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٥

بناءً على الدعوة الموجهة من رئيس مجلس الادارة السيد مهدي محمد جواد الرحيم عقد مجلس ادارة شركة مصرف المنصور للاستثمار (م.خ) اجتماعه الاول للعام ٢٠٢٤ يوم الخميس الموافق ٢٥/ ١/٢٠٢٤ في مبنى الادارة العامة لمصرف المنصور للاستثمار – بغداد وذلك بحضور كل من السادة :

١- السيد مهدي محمد جواد الرحيم	رئيس مجلس الادارة
٢- السيد يوسف محمود النعمة	نائب رئيس مجلس الادارة
٣- السيد وليد عبد النور	المدير المفوض – عضو مجلس الادارة
٤- السيد احمد نزهت الطيب	عضو مجلس الادارة
٥- السيد زيد عبد الستار البغدادي	عضو مجلس الادارة
٦- السيد عادل علي المالكي	عضو مجلس الادارة
٧- السيد خالد احمد خليفة السادة	عضو مجلس الادارة

حضر الاجتماع مراقب الامتثال السيد سعد مهند يحيى بناءً على تعليمات البنك المركزي العراقي .

رحب السيد رئيس مجلس الادارة بالسادة الاعضاء وهنأهم بمناسبة العام الميلادي المجيد متمنياً لهم وللمصرف التوفيق والازدهار .

صرح السيد رئيس مجلس الادارة ان الاجتماع قانوني بحضور جميع اعضاء المجلس ، وبدأت الجلسة اعمالها في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الخميس بتلاوة جدول الاعمال على الشكل التالي :

١-الاطلاع على جدول الاعمال والمصادقة عليه .
٢-الاطلاع والموافقة على البيانات المالية كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ .
٣-الاطلاع والمصادقة على مسودة التقرير السنوي للعام ٢٠٢٣ .
٤-الاطلاع على بيانات المادة ١٢٦ من قانون الشركات النافذ .
٥-تطبيق احكام المادة ١١١ من قانون الشركات .
٦-الاطلاع والمصادقة على الموازنة التخطيطية للعام ٢٠٢٤ .
٧-ما يستجد من امور .

١-الموافقة على جدول الاعمال :

عرض السيد رئيس الجلسة جدول الاعمال المتكوّن من ست فقرات وما يستجد من امور وبعد المناقشة والمداولة من قبل كافة الاعضـــاء وافق الســـادة اعضـــاء المجلس بالاجماع على ما ورد في جدول الاعمال .

٢-الاطلاع على البيانات المالية كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ :

عرض المدير المفوض الدكتور وليد عبد النور تقرير بيان المركز المالي كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وبيان الدخل للســـنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مع كافة الايضـــاحات اللازمة ،حيث لاحظ المجلس ان الربح الصـافي المتحقق عن نشـاط المصـرف للعام ٢٠٢٣ بعد الضـريبة بلغ ٣٩,٦ مليار دينار ، اثنى السـيد رئيس المجلس على الجهود المبذولة من قبل السـيد المدير المفوض والفريق العامل معه وتمنى له التوفيق في تحقيق المزيد من النجاحات واعرب المجلس عن ثقته بالاســتمرار على ذات النهج .

بعد المناقشات والمداولات حول الارقام والنسب الواردة في البيانات المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ قرر رئيس واعضـــاء مجلس الادارة عرض البيانات المالية للفترة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ على الهيئة العامة .

صادق السادة اعضاء المجلس بالاجماع بموجب قرار مجلس الادارة رقم ٢٠٢٤/٢/١.

٣-الاطلاع على مسودة التقرير السنوي للعام ٢٠٢٣ :

عـــرض المديـــر المفوض الدكتور وليد عبد النور على السادة اعضاء مجلس الادارة التقرير السنوي الثامن عشـر لعام ٢٠٢٣ مسـتعرضـاً تفاصـيل مختلف الانشـطة والاعمال المصـرفية الاسـتثمارية والائتمانية التي مارسـها المصـرف خلال العام ،واشـار الى النتائج المتميزة التي حققها المصـرف حيث بلغ صـافي الربح بعد الضـرائب مبلغ ٣٩,٦ مليار دينار كما تحقق نمو واضـح في صـافي الائتمان النقدي ليصـبح صـافي الرصـيد مبلغ ٢٢٣,٥ مليار دينار بنمو نسـبته ١٧٪ وكذلك زيادة الودائع المصـرفية بمختلف اشـكالها بنسـبة ٧٣٪ بالاضـافة الى الجهود المبذولة لتخفيض الديون المتعثرة حيث بلغت نسـبة انخفاضـها ٣ % .

وبعد الاطلاع على الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ و التقرير السنوي للعام ٢٠٢٣ والمداولة فقد قرر المجلس الاتي :

- دعوة الهيئة العامة للمصـرف لعقد الاجتماع السـنوي عملاً باحكام المادتين ٨٦ / ٨٧/ ثانياً من قانون الشـركات رقم ٢١ لسـنة ١٩٩٧ المعدل وتخويل السـيد رئيس المجلس توجيه الدعوة لعقد الاجتماع وتخويل السـيد المدير المفوض صـلاحية تحديد موعد ومكان الاجتماع المناسـبين بالاتفاق مع دائرة تسجيل الشركات ، كما تم تحديد جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة بالاتي :

١-مناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والمصادقة عليه .
٢-مناقشة تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ والمصادقة عليه.
٣-مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ والمصادقة عليها.
٤-إقرار مقسوم الأرباح وإتخاذ القرار المناسب بشأنه.
٥-مناقشة زيادة رأسمال الشركة من (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (فقط ثلاثمائة مليار دينار لاغير) الى (٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (فقط ثلاثمائة وخمسون مليار دينار لاغير) إستناداً لأحكام المادة (٥٥ / أولاً وثانياً) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل وتعديل المادة (رابعاً) من عقد تأسيس الشركة وإتخاذ القرار المناسب بشأنها.
٦-تعيين مراقبي الحسابات لعام ٢٠٢٤ وتحديد اجورهما وفق تعليمات مجلس المهنة.
٧-إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم .

صادق السادة اعضاء المجلس بالاجماع بموجب قرار مجلس الادارة رقم ٢٠٢٤/٣/١.

٤-<u>الاطلاع على بيانات المادة ١٢٦ من قانون الشركات النافذ :</u>

اطلع السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة على الكتاب المعد في شهر كانون الثاني / ٢٠٢٤ بشأن البيانات المطلوبة من قبل دائرة تسجيل الشركات وفقاً للمادة ١٢٦ من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل وبعد الاطلاع على معلومات المادة ١٢٦ من قانون الشركات قرر المجلس المصادقة عليها .

صادق السادة اعضاء المجلس بالاجماع بموجب قرار مجلس الادارة رقم ٢٠٢٤/٤/١.

٥-<u>تطبيق احكام المادة ١١١ من قانون الشركات :</u>

استناداً لما جاء في المادة ١١١ من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ، فقد ناقش المجلس انتخاب رئيس مجلس الادارة ونائب الرئيس ، بعد الاطلاع والمداولة تم التصويت بالاجماع على انتخاب السيد مهدي محمد جواد الرحيم رئيساً لمجلس الادارة ، والسيد يوسف محمود النعمة (ممثل بنك قطر الوطني) نائباً له .

صادق السادة اعضاء المجلس بالاجماع بموجب قرار مجلس الادارة رقم ٢٠٢٤/٥/١.

٦-<u>الاطلاع والمصادقة على الموازنة التخطيطية للعام ٢٠٢٤ :</u>

اطلع المجلس على الموازنة التخطيطية للعام ٢٠٢٤ وبعد التداول بين السادة رئيس واعضاء المجلس صادق المجلس عليها بالاجماع .

صادق السادة اعضاء المجلس بالاجماع بموجب قرار مجلس الادارة رقم ٢٠٢٤/٦/١.

وحيث انتهى المجلس من بحث جدول الاعمال واتخاذ القرارات المناسبة قرر رئيس المجلس رفع الاجتماع شاكراً الاعضاء على حضورهم ومساهماتهم .

د. وليد موريس عبدالنور
عضو / المدير المفوض

يوسف محمود النعمه
ممثل بنك قطر الوطني
نائب رئيس مجلس الادارة

مهدي محمد جواد الرحيم
رئيس مجلس الادارة

د. زيد عبد الستار البغدادي
عضو

جمهورية العراق - وزارة التجارة
دائرة
تسجيل الشركات
قسم الشركات المساهمة
٢٠
Ministry of Trade Registration of Companies

احمد نزهت الطيب
عضو

عادل علي الماكي
عضو

خالد احمد خليفة السادة
عضو

امين سر المجلس

مراقب الامتثال